التنمية في البلدان المغاربية: بين توجهات واعدة وتحديات هيكلية

Development in the Maghreb countries: Between promising trends and structural challenges

شيخ فتيحة(*)

ملخص :

تستهدف هذه الورقة البحثية تحليل وفهم عمليات ومناهج التنمية في البلدان المغاربية، علماً أن التخلف عن الركب الاقتصادي يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلدان المغاربية في عالم يعيش تغيرات جوهرية وعلى مستويات متعددة: الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، يزيد فيها الترابط ما بين الدول، وذلك من خلال التجارة، والهجرة، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. غير أن الوحدة الفعلية لمجال الاتصالات على المستوى العالمي، بعيدة عن تحقيق الظروف المثلى للتفاهم بين الشعوب أو تدعيم التنمية التي يستفيد منها الجميع. إنها تزيد من الهوة الموجودة، وهي بذلك تبرز فوارق التطور والانقسامات المتعددة التي تميز البشرية. فالبلدان التي لا تملك عوامل التقدم تبقى عاجزة عن تطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية.

Abstract:

This study aims to analyze and understand development process and approaches in Maghreb countries. Underdevelopment is one of the biggest challenges it faces Maghreb countries in the world in which fundamental changes are occurring at multiple levels: political, economic and technological. This changes increase the interdependence between countries. However, the actual connectivity of the world in the field of telecommunications is far from achieving optimal understanding between peoples or promoting development that benefits everyone. But it increases progress differences and divisions that characterize humanity. That's why countries that do not have factors of progress remain unable to develop effective strategies for development.

Keywords: development; underdevelopment; rent; Maghreb countries.

(*)– أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، البريد الالكتروني: fati.chikh@yahoo.fr

الكلمات المفتاحية: التنمية، البلدان المغاربية، الاقتصاد الريعي، التخلف المعرفي.	

مقدمة:

تشكل التنمية أكبر الرهانات التي تواجه الدول المغاربية، حيث تعرف التنمية في الوقت الراهن تحديات معقدة تتجاوز طبيعتها الحدود الوطنية للدول. فالتحولات العميقة التي يعرفها العالم، وعلى مستويات مختلفة (الاقتصادي- الاجتماعي، والجيو- سياسي، والثقافي)، تُبقي الدول التي لا تملك عوامل التقدم، وخاصة المعرفية، عاجزة عن تجهيز استراتيجيات فعلية للتنمية.

تطورت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي أدبيات معتبرة حول التنمية، حيث تميزت هذه الفترة ببروز العديد من البلدان حديثة الاستقلال، تبحث كلها عن خيارات جادة تسمح لها باللحاق بالبلدان المتقدمة.

ومن هنا، تم تطوير العديد من النماذج الداعمة لهذه الحركة، والتي تنص في معظمها على إمكانية اللحاق بالركب التكنولوجي. فلقد تطورت في فرنسا خلال السبعينيات نظرية "الصناعات المصنعة" للاقتصادي Gérard Destanne de Bernis (1971)، التي طبقت بالكامل في الجزائر. غير أنه وبعد عقدين من الزمن، اتضح أن هذا النموذج بعيد كل البعد عن تحقيق التصنيع المرجو. وتميزت سنوات الثمانينيات بتطوير نظرية "تحويل التكنولوجية" التي تدعم نفس الهدف، وهو اللحاق بالركب الاقتصادي. غير أن المشكلة في البلدان المغاربية تكمن في عدم اختيارها للسياسات اللازمة لإنجاح تحويل التكنولوجيا.

إن الثورات والانتفاضات الشعبية التي عرفتها المنطقة، والتي أثارت تساؤلات كبيرة حول الحوكمة والقضايا البيئية والتكنولوجيات الجديدة، فرضت على المسؤولين المغاربة إعادة النظر في مناهج التنمية والتوجه نحو شركاء غير تقليديين. والملاحظ أن البلدان

المغاربية لم تتمكن بعد من خلق اقتصاديات إنتاجية تساهم في رفع القيمة المضافة والاستغلال الجيد للإمكانيات الطبيعية الهائلة المتوفرة في المنطقة، وكذا الطاقات البشرية القادرة على الابتكار والإبداع. ومن هنا نطرح **الإشكالية** التالية:

هل يرتبط فشل السياسات التنموية في البلدان المغاربية بالنماذج التنموية المتبعة؟ أم هو ناتج عن أسباب هيكلية مرتبطة بالأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان؟

الفرضيات:

-كلما كان الارتكاز على المناهج التنموية المستوردة من الدول الغربية والبعيدة في محتواها عن خصوصيات المجتمعات المغاربية كلما صعب تطبيقها في هذه البلدان.

-كلما كانت المشكلات البنيوية المتعلقة بالاقتصاديات المغاربية كبيرة كلما أثر ذلك سلباً على السياسات التنموية المنتهجة في هذه البلدان.

1. السياسات التنموية في البلدان المغاربية :

لقد بدأت البلدان المغاربية، مباشرة بعد استقلالها، بتبني نماذج للتنمية[1] تختلف من بلد لآخر. فلقد تم تبني الاشتراكية في الجزائر في عام 1963 مع ظهور التسيير الذاتي،

[1] - نستند في هذه الدراسة على هذين المفهومين للتنمية: يقول أحمد بن بيتور: إن "التنمية الاقتصادية لا تقتصر على النمو الاقتصادي، هي نمو اقتصادي مستديم ترافقه تغيرات هيكلية معتبرة في نموذج الإنتاج (الهيكل الإنتاجي) وفي المؤسسات السياسية والاقتصادية، وكذا تحسن شامل في مستوى المعيشة". غير أن وتيرة النمو الاقتصادي لها أهميتها على المدى البعيد» . أنظر: « Ahmed BEN BITOUR , Privatisation et Développement: https://www.esc-alger.dz/pdf/archives-revue-labo-etudes-pratiques-resumes.pdf, 15/01/2017.

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها: " تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد من جيل إلى جيل، من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل، وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع." أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية :نهضة الجنوب.. تقدم بشري في عالم متنوع**، نيويورك، 2013، ص 68.

وكان يهدف الخيار الاشتراكي - كنموذج للتنمية- إلى التطوير الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبعد عام 1965، أُبقي على التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي ولكنه أُلغي من القطاع الصناعي[2].

إن الطريق غير الرأسمالي للتنمية هو فكرة اجتماعية- اقتصادية قامت على فهم فلسفي مستمد من الماركسية اللينينية. وترمي هذه الفكرة إلى إلغاء النظام الرأسمالي لاستبداله بالنظام الاشتراكي ثم الشيوعي. هذه الفكرة تناقض كلية الفكرة الليبرالية الاقتصادية للتنمية، وتتبنى المادية التاريخية كنموذج للعمل التنموي الثوري والإصلاحي على السواء.

ويعتبر مفكرو هذا الاتجاه أن التخلف[3] هو في الواقع تخلف الرأسمالية. ومن ثم، فإنه للخروج من التخلف، يكفي أن نتخلى عن الرأسمالية، وذلك لن يتم إلا من خلال تأميم وسائل الإنتاج، وخلق قطاع قوي احتكاري (احتكار الدولة)، وتبني تخطيط اشتراكي موجه.

تبنت الجزائر في السبعينيات نظرية **جيرار ديستان دي بيرنيس G.D .DE BERNIS** التي تستند على ضرورة الاستثمار في الصناعات المصنعة –الثقيلة–، التي تعمل

---

[2] -عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996، ص158.

[3] - في 1952، استخدم عالم الديمغرافيا والاقتصادي الفرنسي Alfred **Sauvy** مفهوم العالم الثالث للدلالة عل الدول المتخلفة، وهي الفترة التي توحدت فيها الدول المتخلفة من أجل هدف مشترك هو التنديد بمنطق الأقطاب والمطالبة بأصواتها في المحفل الدولي للأمم المتحدة. وبهذا، سمح مؤتمر باندونغ عام 1955 بميلاد العالم الثالث كحركة سياسية (حركة عدم الانحياز) التي طالبت بنظام اقتصادي عالمي جديد. (أنظر: NAHAVANDI F., Du développement à la globalisation. Histoire d'une stigmatisation, Bruxelles, BRUYLANT, 2005.). هذا المطلب سمح بظهور "مجموعة الـ77 وإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1964 في إطار منظمة الأمم المتحدة.

على خلق آثار دفع لصناعات أخرى من خلال توفير المواد الأولية اللازمة لها، ومن خلال منحها الآلات والتجهيزات اللازمة لرفع إنتاجيتها. وقد طبقت تونس نفس النظرية في فترة أحمد بن صالح[4]

تندرج الإستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، أساساً وبالدرجة الأولى، ضمن محاولة التغلب على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي ورثته عن المرحلة الاستعمارية الطويلة، وكانت هذه المهمة في نظر المشرفين على العملية، غير قابلة للتحقيق إلا بتعزيز الاستقلال الوطني، من خلال محاولة الخروج من دائرة التبعية[5] والتخلف عن طريق مشروع اجتماعي وطني يبحث عن استكمال التحرر من تبعات المركز الرأسمالي.

وبهذا الصدد، وقع إجماع حول ضرورة بناء نموذج تنموي يرتكز على التصنيع (الصناعات المصنعة: منتجات الطاقة، الصناعات الكيميائية، التجهيزات الصناعية، آلات الإنتاج،...إلخ) باعتباره العامل الأكثر قدرة على تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

---

[4] G.D .DE BERNIS: " Contribution à L'analyse des voies Africaines du socialisme: les coopérations rurales " in :Mohamed DAHMANI, les voies de développement dans l'impasse, O.P.U, Alger, 1987, p.174.

[5] برز مفهوم **التبعية** في أمريكا اللاتينية أو من طرف الباحثين اللاتينو- أمركيين (Cardoso, G. O'Donnell, R. Prébisch, F.H. A.G. Frank)، ثم طبقت في إفريقيا من طرف سمير أمين. أنظر: C. CHOQUET, O. DOLLFUS, E. LE ROY et VERNIERES 1993, p.102. تستند هذه النظرية إلى خصوصيات الدول المتخلفة التي ورثتها من الفترة الإستعمارية، والتي كانت مطابقة للمعايير الدولية لتقسيم العمل التي كانت تقوم عليها اقتصاديات أوروبا وأمريكا الشمالية. وكانت الاقتصاديات التابعة تمول بالمواد الأولية، في حين تضيف الدول الصناعية قيمة مضافة على المنتجات القاعدية المستخدمة. فبالنسبة لرواد هذه المدرسة، فإنه من الضروري العودة إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الاستعماري للدول المتخلفة لفهم التخلف. أنظر (Andre Gunder FRANK, Latin America: Under development or revolution, Monthly Review, New York, 1966, p.3.) :

كان هذا النوع من الاشتراكية سبباً في ظهور طبقة من المسيرين[6] تمتلك سلطة اقتصادية ضخمة بفضل مراقبة الدولة التي تمارسها على الشركات العمومية والوزارات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى ظهور بيروقراطية في الاقتصاد، وإلى بروز أزمة تسيير من قبل الدولة، اتضحت من خلال زيادة النفقات واستمرارها، والتبذير، والرشوة، والعجز، والإفلاس المالي للمؤسسات العمومية، التي أصيبت بالشلل والاختناق خلال السبعينيات والثمانينيات.

اختار بورقيبة النظام الليبرالي مباشرة بعد استقلال تونس عام 1956، إلا أن توجيه الدولة التدريجي للاقتصاد التونسي في بداية الستينيات، أدى ببورقيبة إلى تغيير الاتجاه إلى حد تغيير اسم الحزب الواحد الذي أصبح يسمى "الحزب الاشتراكي الدستوري" في عام 1964.

تكرست الاشتراكية التونسية بالاستعانة بأحمد بن صالح، الأمين العام السابق للاتحاد العام للعمال التونسيين، حيث أُسندت إليه عام 1962 وزارات التخطيط والمالية والزراعة والاقتصاد، وخُوّلت له مهمة تنظيم التنمية المخططة للاقتصاد التونسي. وأصبح تنظيم الاقتصاد التونسي يعتمد على ثلاثة قطاعات مختلفة قانونياً : التعاونيات، والقطاع الخاص، والقطاع العام[7]. وكنتيجة للآثار السلبية لهذه السياسات، تم التخلي عن النهج الاشتراكي والعودة إلى النظام الليبرالي في عام 1969.

أما الخيار التنموي للمملكة المغربية، فكان يقوم على أساس تبني اقتصاد السوق منذ الاستقلال. فتنمية القطاع الخاص المغربي ليست نتيجة لآليات وقواعد اقتصاد السوق في إطار الشفافية، كما هو الحال في الدول الرأسمالية المتقدمة، بل إن القطاع الخاص نما في الحقيقة في إطار المَلَكية التي ساهمت مباشرة في ازدهاره.

---

[6] طبقة الكوبرادورات بمفهوم نظرية النظام العالم (نظرية والرشتاين) التي ارتكزت عليها نظرية التبعية.

[7] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص ص 159-160.

وبالموازاة مع القطاع الخاص، أسست الملكية قطاعاً عمومياً في المجال الصناعي: الفوسفات، والصناعة الكيميائية والصناعة الغذائية الزراعية، وصناعة الإسمنت.. إلخ. وفي الوقت ذاته، فقد حول احتكار المملكة النظام السياسي والاقتصادي القطاع العمومي إلى نوع من الممتلكات الخاصة، وهذه الخطوات لم تعط نتائج مرضية. فالمغرب وجد نفسه يعاني من أزمة اقتصادية منذ السبعينيات، والتي زاد من حدتها تفاقم الديون الخارجية. وكانت النتيجة أن أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى حصر الثروة بين أقلية من الشعب المغربي، وتفاقم الفوارق الاجتماعية واللامساواة الجهوية.

إن فشل التوجهات التنموية المتبعة من طرف المسيرين في البلدان المغاربية، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير للموارد المالية الضرورية لمتابعة مشاريع التنمية التي شرعت فيها، فرض على حكوماتها التوجه نحو خيارات تنموية بديلة، إذ توجهت هذه الدول في الثمانينيات والتسعينيات نحو اقتصاد السوق والانخراط في عمليات التصحيح الهيكلي وتبني إصلاحات، بتحسين النظام الاقتصادي، من خلال لامركزية السلطة الاقتصادية، وتحرير الأسعار، وتهيئة حماية السوق الداخلية، وترقية الصادرات، والإصلاح الضريبي، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وإعادة تكييف القطاع الخاص الإنتاجي وتحسين فعالية الجهاز الإنتاجي، والانفتاح الاقتصادي على باقي العالم، والبحث عن الشكل المناسب للاندماج في الاقتصاد العالمي[8].

[8] عبد العزيز شرابي، "برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية والمركز الجزائري للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، ط1، بيروت، 1999، ص.77.

2- أنظمة الإنتاج الاقتصادي في البلدان المغاربية:

تُعتبر الاقتصاديات المغاربية اقتصاديات نامية ذات طبيعة ريعية[9]، وذات مداخيل متوسطة، يعتمد انخراطها في الاقتصاد العالمي على تصدير مجموعة من المنتوجات النفطية والغذائية والنسيجية والفوسفاتية وبعض الخدمات، كالسياحة، بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين.[10]

1.2 - الصناعة : يحتل قطاع الإنتاج الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة[11]، في حين مازالت البلدان المغاربية تعاني ضعفاً شديداً في هذا القطاع الحيوي، حيث تبقى القطاعات الصناعية هامشية من حيث الناتج الوطني الخام، باستثناء الصناعات الاستخراجية لكل من ليبيا والجزائر، ومؤخراً موريتانيا، بالإضافة إلى أن أغلب القيمة المضافة الصناعية تأتي من الصناعات ذات القيمة المضافة الضعيفة (التحويلات الأولى للمواد الأولية) وليس من الصناعات الديناميكية[12] ذات القيمة المضافة العالية.

هذا بالرغم من تمتع المنطقة بأكملها بإمكانيات كبيرة تؤهلها لتوسيع دور قطاع الإنتاج الصناعي، مثل الفوسفات، والنفط، والغاز، والحديد، وتوفر الأيدي العاملة التي تحتاج إلى التكوين والتدريب، وكذلك الاستفادة من السيولة المحلية المعتبرة، بالإضافة إلى

---

[9] الدول الريعية هي تلك الدول التي تحصل غالبية إيراداتها من الخارج، الأمر الذي يقلص بشكل هام تبعيتها للجباية الضريبية العادية، على عكس الدول الرأسمالية المنتجة، التي تحصل إيراداتها من الفائض الإنتاجي الداخلي، مما يجعلها تعتمد على العائدات الجبائية العادية لتحقيق نموها.

[10] فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص.190.

[11] فهمي الكتوت، "أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني"، الحوار المتمدن. العدد 1795 ،2007.

[12] Abdelkader SID AHMED, "Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : L'impératif de Barcelone, rapport introductif", **Annuaire de l'Afrique du Nord 1996 (Encyclopédie Annuelle du Maghreb**, Editions CNRS, Paris,1996, p.3.

حاجة الأسواق المحلية والمغاربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية، بدلاً من تصديرها خامات بأسعار زهيدة. وبذلك يمكن تحقيق **تنمية مستدامة** تسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة، وتعزيز قدرة الاقتصاديات المغاربية، وتوسيع مصادر إيرادات الخزائن العمومية.

جدول رقم 01: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المغاربية

الدول	الصناعات الإستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(٪)	القيمة المضافة (مليون $)	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(٪)	القيمة المضافة (مليون $)	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(٪)	القيمة المضافة (مليون $)
الجزائر	25	55085	4.1	8951	**29.1**	**64036**
المغرب	4.2	4533	14.5	15600	**18.7**	**20132**
تونس	6.1	2945	15.6	7577	**21.7**	**10523**
ليبيا	76.3	18547	3.9	945	**80.2**	**19492**
موريتانيا	28.5	1284	3.7	166	**32.2**	**1450**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، **http://www.amf.org.ae**، تاريخ الاطلاع: 2017/08/16. (الجدول من إعداد الباحثة).

وهنا نتساءل عن سبب عجز الدول المغاربية عن تطوير القطاع الإنتاجي في وقت استطاعت فيه دول نامية أخرى أن تحقق نجاحات مهمة في المجال الصناعي، وبالتالي الاندماج في السوق العالمية من خلال تصدير منتجاتها الصناعية، حيث عملت مجموعة من الدول على بناء الكفاءات الصناعية بتبنيها نظرية **إحلال الواردات** (النظرية البنائية مع راوول بريبيش)[13]، واستفادت منها في وقت لاحق لإمداد الأسواق الخارجية.

وتشكل **تركيا** مثالاً لتلك الدول، إذ استقر الأداء التجاري بها في الثمانينيات على قدرات إنتاجية بنيت في فترة ما قبل التطور الصناعي بهدف إحلال الواردات قبل عام 1980. وارتفعت نسبة التجارة في تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990و2010 من 32٪ إلى 48٪، في قفزة كبيرة لبلد متوسط الدخل يملك سوقاً محلية كبيرة. وفي عام 2011، كانت أهم الصادرات التركية، من السيارات والحديد والصلب والأجهزة المنزلية والإلكترونيات الاستهلاكية، من الصناعات التي نمت في ظل الحماية التجارية .

وكذلك الأمر في **جمهورية كوريا الجنوبية**؛ فعندما دخلت واقتصاديات أخرى في شرق آسيا في مرحلةٍ في إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية، لم تقم بحماية منتجي السلع الرأسمالية المحليين. وحتى عندما كانت لديها في فترة الثمانينيات وجهات نظر متباينة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، اختارت استيراد التكنولوجيا بموجب اتفاقات

---

[13] بالنسبة للاقتصادي اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية وقائدها Prébisch Raul الذي سماها بالوضع البنائي للتنمية الاقتصادية (أنظر: روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004،ص. 339). يرتكز التحليل حول معدلات التبادل التجاري المتدهورة لصادرات منتجات دول المحيط. وهذا التدهور في قيمة المبادلات يعتبر أنه يعكس تمركز التقدم التكنولوجي في الدول الصناعية. فاعتقدوا أن إصلاح الاقتصاد الدولي وتطوير استراتيجية تقوم على أساس **إحلال الواردات** سيشكل حلاً لهذه المشاكل. ولهذا، فانه على الاقتصادات الأقل نمواً أن تلجأ إلى التصنيع السريع وأن تنتج بنفسها المنتجات التي كانت تستوردها سابقاً من الاقتصادات الأكثر تقدماً. أنظر: (ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2001، ص.93).

التراخيص وبناء علاقات مع شركات متعددة الجنسيات. وكان الهدف استقطاب التكنولوجيات الأجنبية واستيعابها لبناء القدرات المحلية على المدى الطويل.[14]

يكمن العامل المشترك بين الاقتصادات الناشئة في **الاستثمارفي العامل البشري**. فالتنمية لا يمكن أن تستمر وتدوم ما لم ترتكز على الاستثمار في مهارات البشر، والعمل باستمرار على تحسين نوعية المنتجات وتطوير تقنيات الإنتاج. فالبلدان التي نجحت هي التي انطلقت من ظروف أولية متباينة لتصبح قدوة في استجماع مواطن القوة المحلية واستغلالها لجني الثمار من الفرص الخارجية التي تتيحها الأسواق العالمية.[15]

بهذا يمكن أن تشكل الصناعات المتوسطة والصغيرة في الدول المغاربية الانطلاقة لتطوير الاقتصاديات الوطنية، وهذا يحتاج أساساً إلى دعم من طرف الحكومات المغاربية، وخاصة ما تعلق بإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية والاحتكار، والتي تمثل أهم العوائق أمام القطاع الخاص الناشئ في هذه الدول. ومع ذلك، نلاحظ وجود ديناميكية جديدة في البلدان المغاربية، حيث أدركت الحكومات ضرورة إعطاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة في ظل غياب مؤسسات كبيرة، باستثناء القطاع العمومي، إذ قدمت تونس والمغرب دعماً كبيراً للمؤسسات الصغيرة، كما قامت الجزائر بتقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمقاولين الشباب في إطار برامج دعم الشباب.

كما ركز المغرب على التكنولوجيات الجديدة والحاضنات Start-up، وهي كلها برامج واعدة تعكس إرادة فعلية للتغيير، ولكنها مازالت تواجه مشاكل بنيوية متعلقة بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية المغاربية.

---

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013. نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع. نيويورك، 2013، ص ص 78-79.

[15] المصدر نفسه، ص 79.

2.2 - الزراعة:

يشكل القطاع الزراعي في المنطقة المغاربية مصدراً هاماً للشغل[16]، بالنظر إلى عدد السكان القاطنين في المناطق الريفية، إلا أن نتائج هذا القطاع تبقى غير كافية. ويظهر من الجدول رقم 02 أن الجزائر وليبيا تعرفان نسباً ضعيفة جداً فيما يخص معدل التغطية الزراعية (2٪ و0٪ على التوالي).

فباستثناء تونس والمغرب اللذين طورا ميزة نسبية في بعض المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية، تبقى المنطقة بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية، لتشكل فاتورة الغذاء عبئاً كبيراً على الدول المغاربية، بالنظر إلى متطلبات السكان المتزايدة، لتبقى بعيدة عن تحقيق الأمن الغذائي. ولهذا، يعتبر Jean –Pierre DELAS أن أكثر مظاهر التخلف هو الزراعة الكثيفة، لكونها عاجزة عن توفير الغذاء للسكان، ولا تغني في نفس الوقت من استيراد واسع للمواد الغذائية. [17]

جدول رقم (02): القطاع الزراعي والسياحة في المنطقة المغاربية

	السياح الدوليون المسجلون (بالمليون)	معدل التغطية الزراعية*	نسبة الزراعة في الناتج الداخلي الخام
الجزائر	**1.5**	٪2	٪10
المغرب	**7.4**	٪58	٪19
تونس	**6.8**	٪100	٪12
ليبيا	**0.1**	٪0	٪8

المصدر: (Cristian Bardot, op.cit., p.52.) (الجدول من إعداد الباحثة).

[16] Cristian BARDOT, Guillemette Crouzet, Fabian Perrier, **Histoire-Géographie-Géopolitique-Economie. Moyen –Orient et Maghreb,** Pearson, Paris, 2010, p. 6

[17] Jean –Pierre DELAS, **Economie contemporaine : Faits, Concepts, Théories**, Ellipses, Paris, 2008, p. 683.

*نسبة قيمة الصادرات الزراعية على قيمة الواردات الزراعية بنسبة مئوية.

3.2 السياحة:

تشكل المنطقة المغاربية وجهة سياحية بامتياز بالنسبة للأوروبيين، حيث تستقطب المملكة المغربية سنوياً أكثر من 7 ملايين سائح أجنبي، في حين تستقبل تونس أكثر من 6 ملايين سائح، ويمثل الأوروبيون 80٪ من زائري المغرب و90٪ من زائري تونس. وقد أطلقت المملكة المغربية مخطط أزور(Plan Azur) عام 2001 للوصول إلى 10 ملايين سائح سنة 2012 ومداخيل تفوت 7 ملايير دولار.[18] وبهذا، يتضح أن قطاع السياحة يبقى استراتيجياً بالنسبة للمغرب وتونس. فبالنسبة لهذه الأخيرة، يمثل قطاع السياحة حوالي 6٪ من الناتج الداخلي الخام، كما يشغل حوالي 12٪ من السكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وله تأثير على كامل الاقتصاد التونسي (البناء، تجهيزات الفنادق، المطاعم، التجارة، الحرف التقليدية.. إلخ).[19]

وهكذا، يتبين لنا أن كلاً من المغرب وتونس استغل قدراته السياحية، في حين أن باقي البلدان المغاربية لم يستغل قدراته بعد، وخاصة الجزائر التي ماتزال عذراء في هذا المجال، بالنظر إلى مقوماتها السياحية (أكثر من 1400 كلم من السواحل، صحراء شاسعة، جبال، تنوع بيئي،..إلخ).

إن الصناعة السياحية معقدة وتطورها يحتاج إلى تنسيق عوامل متعددة: بيئية، هياكل الاستقبال، هياكل صحية، تكوين متخصص لكل الفواعل، المطارات، النقل، خدمات متعددة، الأمن،. ..إلخ.

[18] Abdellatif BENACHENHOU, **Pour une meilleure croissance**, Alpha Design, Alger, 2008, pp.148, 288.
[19] Ibid., p. 296.

3. تحديات التنمية ورهاناتها في البلدان المغاربية:

حققت البلدان المغاربية في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجالات مكافحة الفقر، وتوفير التعليم (كتابة وقراءة)، والرعاية الصحية، وتمكين المرأة من ولوج سوق العمل. ويظهر ذلك من خلال التطور الإيجابي لعدد من المؤشرات الاجتماعية. لكن رغم ذلك، فإن البلدان المغاربية مازالت تواجه العديد من التحديات المرتبطة بنوعية التعليم، ونوعية الخدمات الصحية، وتوفير المياه الصالحة للشرب لجميع مواطنيها، وتوفير الشغل لشبابها (وخاصة فئة المتعلمين)، وتحسين مناخ الاقتصاد، ومعالجة المشكلات البيئية، والقضاء على الفقر. ولهذا، فإن معظم البلدان المغاربية يصنف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، بينما يصنف الباقي منها ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

يعود فشل السياسات التنموية في المنطقة المغاربية إلى غياب منهج تنموي متجدد ومستقل عن النماذج الغربية، حيث شرعت كل دولة مغاربية بعد استقلالها في تبني نموذج تنموي يختلف من دولة لأخرى، وتراوح ذلك بين تبني النهج التنموي الاشتراكي والنهج الليبرالي[20].

ومن جهة أخرى، حال الاقتصاد الريعي (الاعتماد على المواد الأولية، وخاصة النفط والغاز والفوسفات، إضافة إلى الاتكال على تحويلات المغتربين والحركة السياحية كما في تونس) دون دخول الاقتصادات المغاربية، منذ عقود، في عالم الإنتاج والعلم والمعرفة، وبالتالي في نموذج اقتصادي فعال، على غرار دول شرق آسيا، بحيث يمكنه أن يوفر فرص العمل، والدخول في حالة تنافسية حقيقية في الأسواق الدولية. ذلك أنه ليس هناك أي شك في أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الدول المغاربية هو تغيير نموذج التنمية السيء القائم على الاقتصاد الريعي والأنظمة الأبوية السياسية التسلطية، الذي يشكل قاعدة الفساد المعمم. كما نلاحظ عدم كفاية الموارد المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجي، وغياب الدولة كفاعل رئيسي في إدارة سياسة تعزز التعلم من خلال التعليم، وكفاعل استباقي في نظام الابتكار

---

[20] جورج قرم،"الإقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، 2014، ص.19.

الوطني. هذا فضلاً عن عدم وجود روابط بين القطاع الأكاديمي (الجامعات ومراكز البحوث) والقطاع الاقتصادي، وعدم كفاءة القضاء، والحوكمة المركزية، والبيروقراطية، والإطار المؤسسي الهش[21].

إن أهداف السياسات التنموية الجديدة التي طرحتها الحكومات المغاربية، والتي تهدف إلى إحلال الواردات عن طريق تنويع الاقتصاد الوطني، تتطلب التركيز على استراتيجية لتوطين العلم والتكنولوجيا لدى كل الفئات الاجتماعية، مع منح الأولوية للفئات الريفية والفئات الحضرية الفقيرة. هذا بالضبط ما انتهجته دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية كأولوية في سياساتها التحديثية الهادفة إلى تطوير قدرة إنتاجية مستقلة نسبياً عن مصادر العلم والتكنولوجيا الغربية، لكي تتمكن من بناء نشاطات اقتصادية حديثة الطابع تنتج السلع والخدمات المطلوبة على النطاق الدولي بقدرة تنافسية من ناحية السعر والجودة.

وهنا يمكن الاستناد إلى حالتي الصين والبرازيل، حيث تم في هذه العملية تكريس الموارد المالية اللازمة، من قروض طويلة الأمد وميسرة، ومن مساعدات مباشرة من قبَل الدولة، لتشجيع الأبحاث والتطوير والابتكار والريادة في الأعمال الصناعية والخدماتية الحديثة الطابع (إلكترونيات، برمجيات، معلوماتية، اتصالات سلكية ولاسلكية)، كما في الصناعات الثقيلة التقليدية، أي صناعة التجهيزات الرأسمالية ووسائل النقل، كالسفن والسيارات والطائرات.[22]

1.3- الاقتصاديات المغاربية والمتغيرات الخارجية:

إن المحرك الرئيسي للنمو في البلدان المغاربية ليس محلي المركز، كالتجديد الصناعي القائم على الإبداع والابتكار، والتنويع الاقتصادي، والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة التي يمكن تصديرها، بل يعتمد إلى حد كبير على متغيرات خارجية لا علاقة لها بالدينامية

[21] المرجع نفسه، ص.19.

[22] المرجع نفسه، ص. 19-20.

الاقتصادية المحلية، حيث إن معدلات النمو في الاقتصادات العربية مرتبطة إلى حد بعيد بالمتغيرات الخارجية، وهذه المتغيرات هي :أسعار النفط، وتساقط الأمطار الذي يؤثر في الإنتاج الزراعي، وعائدات السياحة، وتحويلات المغتربين، والمساعدات الخارجية.

تواجه البلدان التي يشكل النفط الجزء الأعظم من عائدات صادراتها صدمات شديدة وطويلة الأجل في حال انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي إلى عجز في رصد الميزانية العامة وحساب المعاملات الخارجية (وهو حال الجزائر وليبيا)[23].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب البنية التحتية المائية الملائمة والإدارة المائية في البلدان ذات الإمكانيات الزراعية، مثل المغرب وتونس، جعل الدخل الزراعي يعتمد على الكمية السنوية لتساقط الأمطار.

2.3 - هجرة الأدمغة :

يغادر عدد كبير من المغاربة بلدانهم سنوياً نحو أوروبا وأمريكا وكندا، آملين في تحسين ظروف حياتهم (السياسية والاجتماعية)، على خلاف الدول الآسيوية التي، بدلاً من أن تشجع الهجرة، اعتمدت على سياسة تعبئة فاعلة للموارد البشرية المحلية، واستفادت من انتشار العولمة بتنمية قدرتها على تصدير السلع والخدمات، ومن ثم تلبية الطلب المحلي.[24]

وتتشكل هجرة الأدمغة غالباً من الطلاب الذين يدرسون في الخارج ولا يعودون إلى بلادهم بعد الانتهاء من الدراسة، بالإضافة إلى عدد من أصحاب المهن الحرة غير العاملين، أو

[23] المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف، البنك الدولي، أكتوبر 2016، ص3.

[24] جورج قرم، مرجع سابق، ص 26.

غير الراضين عن ظروف عملهم، كالأطباء والمهندسين والباحثين، ممن يقّرون مغادرة بلدانهم.

ولقد قدرت مؤسسة للتوظيف تعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومتخصصة في العمالة المؤهلة، أن 54 بالمئة من الطلاب العرب في الخارج لم يعودوا إلى بلادهم وأن 70 ألف خريج جامعي يهاجرون من البلدان العربية كل عام . وكذلك يقدر عدد العلماء والأطباء والمهندسين العرب الذين يغادرون الوطن العربي ولا يعودون إلى بلادهم ب 100 ألف سنوياً، وهو ما يكلف دولهم مليار دولار سنوياً.[25]

3.3 ضعف الاستثمارات:

تشير الإحصائيات إلى أن جزءاً معتبراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجه إلى الدول المتقدمة بأكثر من 40٪ من بين إجمالي دول العالم.[26] فالشركات الكبرى المهيمنة تستثمر أولاً في الدول المتقدمة، في حين أن الدول العربية لا تحصل سوى على 2.4٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي العالمي و4.4٪ من إجمالي البلدان النامية، بينما لا يتجاوز نصيب البلدان المغاربية 1٪ من إجمالي هذه الاستثمارات. وتتركز هذه الاستثمارات الأجنبية في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت الإمارات العربية ومصر وسلطنة عُمان على نحو 68.5٪ من

[25] المرجع نفسه، ص 27.

[26] CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international, **http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2015overview_fr.pdf**, vu le 10/03/2017.

إجمالي الاستثمارات الواردة إلى البلدان العربية. واحتلت مجموعة البلدان العربية المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية فيما يخص جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية. ومن هنا يظهر عجز الدول العربية عن جلب الاستثمار الأجنبي مقارنة بدول نامية أخرى، مثل دول شرق آسيا التي احتلت المرتبة الثانية بعد مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذا دول من أمريكا اللاتينية، كالبرازيل والشيلي. ويتعلق معظم الاستثمارات الأجنبية في البلدان العربية بالصناعات الاستخراجية (النفط، والغاز، والقطاعات البتروكيميائية، وكذا الأبنية الفخمة والسياحة، كما في بلدان الخليج العربي وتونس والمغرب).

جدول رقم (3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

	تدفقات الاستثمارات الأجنبية (مليار دولار)					
	2012	**النسبة(٪)**	**2013**	**النسبة(٪)**	**2014**	**النسبة(٪)**
إجمالي العالم	1403		1467		1228	
إجمالي الدول المتقدمة	679	**48.4**	697	**47.5**	499	**40.6**
أوروبا	401	**28.6**	326	**22.2**	289	**23.5**
أمريكا الشمالية	209	**14.9**	301	**20.5**	146	**11.9**
الدول النامية	639	**45.6**	671	**45.7**	681	**55.5**
إفريقيا	56	**4.0**	54	**3.7**	54	**4.4**
آسيا	401	**28.6**	428	**29.2**	465	**37.9**

المصدر:

CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international*, **http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2015overview_fr.pdf**, 10/06/2017..(الجدول من إعداد الباحثة)

4.3 . التخلف المعرفي:

تعاني الدول المغاربية والعربية عموماً من المستوى المتدني للبحوث والتطوير وتشتت أنظمة العلوم والتكنولوجيا وتوطينها وتجذرها في مجتمعاتها، وهذا ما ينعكس مباشرة على اقتصادياتها، والتي تعرف مستويات متدنية من الإنتاج، خاصة وأن الإقتصاد في عصر العولمة هو اقتصاد معرفة، أي أنه يرتكز بشكل كبير على المعرفة والتكنولوجية، وبمكن استجلاء ذلك من خلال مقارنة براءات الإختراع المسجلة من قبل أفراد أو شركات في الدول العربية بعدد تلك البراءات في بلدان أخرى. فقد بلغ العدد الإجمالي المسجل من براءات الإختراع للدول العربية في إفريقيا عام 2013 حوالي 77 براءة اختراع، في حين سجلت جمهورية كوريا الجنوبية 14839 اختراع، وسجلت البرازيل 341 اختراع. وتُظهر هذه الأرقام مدى ضآلة الإبتكار في الدول العربية.[27]

كذلك يعكس المستوى المتدني من الإنفاق على البحوث والتطوير مدى العجز في الاهتمام بتوطين العلم والتكنولوجيا والإقدام على الإنجاز الابتكاري، إذ لا يمثل هذا المستوى أكثر من 0.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تونس والمغرب مقابل 1.9 ٪ و2.5٪ في البلدان الأكثر دينامية وابتكاراً، حيث وصل معدل الإنفاق العمومي على البحث العلمي 2.08٪ بالنسبة للصين عام 2013[28]، في وقت يتزايد فيه الإنفاق العسكري في المنطقة العربية بسبب الثورات المندلعة في كل من سوريا وليبيا واليمن والعراق، مع تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

5.3- تزايد مستويات الفقر:

مازالت المنطقة المغاربية تسجل معدلات مرتفعة من الفقر، تؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية، وتساهم في استمرار الفجوات بين الأغنياء والفقراء، حيث يعيش حوالي 3.1٪

---

[27] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030**، باريس، 2015، ص. 20.

[28] المصدر نفسه، ص 20.

من المغاربة تحت خط الفقر، أي بأقل من دولارين في اليوم، وحوالي 9٪ منهم دون عمل. كما تزايد الفقر بشكل كبير في تونس، حيث بلغ معدل البطالة سنة 2014 حوالي 17٪، وترتفع هذه النسبة في الفئات العمرية الأقل من 25 سنة[29]. كما أدت الثورة في تونس إلى تراجع مداخيل قطاع السياحة بنسبة 40٪ نتيجة تخوف السياح من غياب الأمن والفوضى، كما تأثر الاقتصاد التونسي من الثورة في ليبيا، كون هذه الأخيرة من أهم المستوردين للمنتجات التونسية.

وتزيد الأوضاع السياسية غير المستقرة والصراعات المسلحة في عديد البلدان العربية الوضع تأزماً، حيث أدى ذلك إلى تشرد العديد من المواطنين في داخل المنطقة وخارجها، وافتقار الملايين للأمن الغذائي وحاجة ملايين أخرى إلى المساعدات الإنسانية. فعملية إعادة إعمار المدن المدمرة تحتاج إلى مليارات الدولارات، الأمر الذي سيزيد جهود الإصلاح الاقتصادي والتنمية أعباءً إضافية.[30]

الخاتمة:

إن الرهان الأكبر الذي تواجهه الدول المغاربية ينحصر في ضرورة تغيير نموذج التنمية القائم على الاقتصاد الريعي والأنظمة الأبوية السياسية التسلطية، الذي يشكل قاعدة الفساد المعمم. فنجاح المناهج التنموية يستوجب من الحكومات المغاربية تغيير السياسات الاقتصادية العامة بالتركيز على المحاور التالية:

---

[29] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2014، المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك، 2014.

[30] الأمم المتحدة، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017.

- مكافحة الفساد وتشجيع المساءلة والمسؤولية الاجتماعية: فلقد تفشى الفساد في مجتمعاتنا بشكل رهيب وعلى جميع المستويات، حيث أصبحت هذه الظاهرة ثقافة عامة سائدة في مجتمعاتنا، تساهم في تبديد المال العام وتعميق الفوارق بين أفراد المجتمع.

- الممارسة الديمقراطية كمدخل إلى التنمية المستديمة: إن ممارسة الحقوق السياسية الأساسية، تضمن احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعني أن بناء نظام الحكم الديمقراطي وتقويته يعد مكوناً محورياً لعملية التنمية.

- التركيز على القطاع الزراعي: فبتطوير الزراعة يمكن توفير أموال ضخمة واستثمارها في بناء الصناعة وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتشجيعه.

- تنويع الاستثمارات والحد من هجرة الأدمغة: إن تنويع الاستثمارات في العديد من الأنشطة الإنتاجية الأخرى سيساهم في الحد من البطالة وهجرة أصحاب المهارات والمؤهلات العلمية والمهنية العالية.

- العمل على الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة: ترتكز الاقتصاديات المتطورة في عصر العولمة على المعرفة، ولاسيما التكنولوجية، ولهذا، تحتاج الدول المغاربية - إذا ما أرادت الاندماج في الاقتصاد العالمي وإحراز التقدم- إلى التمكن من اكتساب العلوم والتكنولوجيا والتحكم فيها في مختلف المجالات، دون إهمال المورد البشري الذي هو الركن الركين لكل إقلاع اقتصادي وتنموي حقيقي.

قائمة المراجع:

1. براهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996.
2. هيجوت ريتشارد.، نظرية التنمية السياسية، (ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد). المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2001.
3. ولعلو فتح الله ، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009.
4. فهمي الكتوت،"أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني"، الحوار المتمدن، العدد 1795، 2007.
5. فتح الله س. ح.، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج. دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
6. غيلبين روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
7. قرم جورج، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي، 2014.
8. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، باريس، 2015.
9. عبد العزيز شرابي، "برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، "، مركز دراسات الوحدة العربية والمركز الجزائري للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، ط1.، بيروت، 1999،
10. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2015، مواجهة التحديات معا، واشنطن، 2015.

11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، http://www.amf.org.ae، تاريخ الاطلاع: 2017/08/16.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013. نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك، 2013.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2014، المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر، نيويورك، 2014.
14. الأمم المتحدة، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. بيروت، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2017.
15.
16. BARDOT Cristian, Guillemette Crouzet, Fabian Perrier, Histoire-Géographie-Géopolitique-Economie. Moyen –Orient et Maghreb, Pearson, Paris : 2010.
17. BENACHENHOU Abdellatif, Pour une meilleure croissance, Alpha Design, Alger, 2008.
18. BRUNDTLAND, G. H., Our Common Futur: The world commission on environment and Development, Oxford University Press, Oxford, 1988.
19. CHOQUET C., DOLLFUS O., LE ROY E. et VERNIERES, Etat des savoirs sur le développement, Karthala Paris, 1993.
20. DAHMANI Mohamed, les voies de développement dans l'impasse, O.P.U, Alger, 1987, p.174.
21. DELAS J-P., Economie contemporaine : Faits, Concepts, Théories, Ellipses, Paris, 2008.
22. FRANK A. G., Latin America: Under developpment or revolution, Monthly Review, New York, 1966.
23. HOSELITZ B. F. et MOORE W., Industrialisation et société, UNESCO, Paris, 1963.
24. NAHAVANDI F., Du développement à la globalisation. Histoire d'une stigmatisation, Bruxelles, BRUYLANT, 2005.

25. SID AHMED Abdelkader, "Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : L'impératif de Barcelone, rapport introductif", Annuaire de l'Afrique du Nord 1996 (encyclopédie annuelle du Maghreb), CNRS, Paris, 1996.
26. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international, **http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2015overview_fr.pdf,** vu le 10/06/2017.
27. BEN BITOUR Ahmed, « Privatisation et Développement: », https://www.esc-alger.dz/pdf/archives-revue-labo-etudes-pratiques-resumes.pdf, 15/01/2017.